بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

- **فخامة السيد رئيس الجمهورية،**
- **السيد رئيس مجلس الأمة،**
- **السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،**
- **السيد رئيس المجلس الدستوري،**
- **السيد الوزير الأول،**
- **السيدات و السادة أعضاء الحكومة،**
- **أصحاب السعادة، أعضاء السلك الدبلوماسي،**
- **زميلاتي زملائي القضاة،**
- **السادة النقباء لمساعدي القضاء،**
- **السيدات و السادة الحضور،**
- **ضيوفنا الكرام،**

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته، و لكم
مني جميعا،أخلص التحية و أزكاها، و بعد،

يطيب لي، باسْمِ هذا الــجَمْعِ الْكَرِيمِ، أَنْ أرَحِّبَ بِفَخَامَةِ رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، القاضي الأول في البلاد، الذي عَوَّدَنَا، رَغْمَ مَشَـــاغِلِهِ الكَثِيرَةِ و مسؤولياتِهِ الْجِسَامِ، بِتَشْرِيفِنـــا، كـــلَّ سَنَةٍ، بِحُضُــورِهِ هذا الحَــدَثِ و الإِشْرَافِ شَخْصِيًا، عَلَى افتِتَاحِ السَّنَةِ القَضَائِيَّةِ إِيذَانًا بِانْطِلاَقَتِهَا الرَّسْمِيَّةِ.

إنها سُنَّةً حَمِيدَةً كَرَّسْتُمُــوهَا،فَخَــامَةِ الرئيسِ، وَ دَأَبْتُمْ عَلَى اِسْتِمْرَارِيَتِهَا مِن مُنْطَلَقِ حِرْصِكُمْ عَلَى جَعْلِ العَدَالَةِ دَوْمًا فِي مقدمة الأولوياتِ الوطنيةِ.

و أوَدُّ، قَبْلَ كُلَّ شَيْءٍ، أَنْ أَغْتَنِمَ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ السَّعِيدَةِ، لِأُنَوِهَ بِالجُهُودِ التِي بَذَلَتْهَا الأُسْرَةِ القَضَائِيَّةِ خِلَالَ السَّنَةِ القَضَـــــائِيَةِ المُنْتَهِيَّةِ، التِي كَانَتْ حَافِلَةً بِالْعَمَـــــلِ الْدَّؤُوبِ و العَطَاءِ المُتَوَاصِلِ ، وَ لِأُهَنِؤُهَا بِحُلُولِ سَنَةٍ قَضَائِيَةٍ جَدِيدَةٍ وَاعِدَةٍ بِبَشَائِرَ الخَيْرِ، وَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُحَفِّزَنَا عَلَى بَذْلِ المَزِيدِ مِنَ الجُهْـــدِ وَ المُثَابَرَةِ عَلَى الْعَمَلِ.

سعادة القاضي الأول في البلاد:

لَقَد تميَزَت السنَة القَضَائِيَة المُنْتَهِيَة، بدخول قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجديد حيز التنفيذ، و كان لتطبيقه على مستوى المحكمة العليا، نتائج إيجابية أهمها:

1- تسجيل الطعون على مستوى المجالس القضائية.
2- الحصول على معلومات حول مآلها.
3- استخراج نسخ عادية من القرارات.

*و هو ما يشكل خطوة هامة في مجال تقريب العـــدالة من المتقاضي من خلال تقليص المسافـــات و التخفيف من أعباء المصـــاريف، و تبسيط إجراءات الخصومـــة و غيرها من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون.

*و في مجال عصرنة العمل القضائي و تعميم استعمال الإعلام الآلي، و بفضل الإمكانيات المادية الهامة التي سخرتها الدولة، إلى جانب ما تحظى به من رعـــاية و دعم خاصة من طرف معالي وزير العدل،حافظ الأختام،

فإن المحكمة العليا سجلت عدة تطورات نذكر منها على سبيل المثال عصرنة و رقمنة كل القرارات القضائية و حفظها وفقا للطرق العلمية الحديثة، حيث وصل العدد الإجمالي للقرارات التي تم التكفل بها حتى الآن مايقارب 400.000 قرار صدرت خلال السبعة عشر سنة (17) الماضية و هي جاهزة للتسليم الفوري بالشباك و هذه العملية مستمرة

لشمل كل القرارت الصادرة عن المحكمة العليا منذ نشأة هذه الأخيرة.

و في نفس السياق يجري حاليا، ربط المحكمة العليا بمختلف المجالس القضائية عن طريق شبكة الأنترانت " Intranet " بهدف تمكين السادة مستشاري المحكمة و رؤساء غرفها من مراجعة قراراتهم عن بعد و التعجيل بتحريرها ليتسنى تسليمها للمتقاضين في أجل لا يتعدى الشهر الواحد كحد أقصى من تاريخ النطق بالقرار.

فخـــــامة الرئيس المحتـــــرم،

*إِنَّ المَحْكَمَـــةَ العُلْيَا بِفَضْلِ تَوْجِيهَاتِكُـــم السَّدِيدَةِ، وَ حِرْصِكُمْ المُسْتَمِّرَ عَلَى تَرْقِيَّةِ قِطَاعِ العَدَالَةِ، قَدْ تمكنت من تحسين آدائها القضائي الْذِي ارْتَفَعَتْ وَتِيرَتُهُ كَمَّـــا وَ نَوْعًا بِشَكْلٍ يَبْعَثُ عَلَى الارتياح وَ التَّفَاؤُلِ، ذلك أنه ورغم تزايد عدد القضايا المعروضة عليها فإنه قد فصلت خلال السداسي الأول من السنة القضائية الجارية 2009 مايقارب **36000** قراراً كما تم تقليص المدة الزمنية في الطعون بشكل محسوس.

أغتنم هذه المناسبة السعيدة لأنوه بالجهود التي بذلتها الأسرة القضائية خلال السنة القضائية المنتهية التي كانت حافلة بالعمل الدؤوب و العطاء المتواصل،لأهنئها بحلول سنة قضائية جديدة واعدة ببشائر الخير و أحثهم على بذل المزيد من الجهد و التفاني للفصل في القضايا المعروضة مع الإهتمام بنوعية الأحكام.

فخامـــة رئيس الجمهورية المحترم،

في ختام هذه الكلمة الوجيزة، لا يسعني إلا أن أتوجه لكم بجزيل الشكرو الإمتنان على كرم عنايتكـــــم، و ببالغ التقدير للإهتمام الفائق و المتميز الذي ما فتئت تحظى به المحكمة العليا لديكم.

و أخيرا أشكر الجميع على كرم الإصغاء سائلا المولى عز وجل أن يوفقنا لما فيه خير للبلاد.

و السلام عليكم ورحمة اله تعالى و بركاته.